مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN : 2676-2013)

المجلد: 11 العدد: 01، 2020 ص:345 - 364

الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000 إلى 2016

Regular tax revenues and their role in balancing Algeria's budget Analysis study from 2000 to 2016

محمد ماحي *

مخبر العولمة والسياسات

جامعة الجزائر3 ، الجزائر

mahi.mohamed@univ-alger3.dz

محمد حداد

مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية

جامعة الجزائر 3، الجزائر

Haddadbari@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/17

تاريخ القبول: 2019/10/12

ملخص:

ترتكز معظم الموازنات العامة على ما أقرته السياسة المالية من الموارد العامة لتمويل النفقات العامة، ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على عنصر هام من عناصر الميزانية العامة في الجزائر وهو الإيرادات الجبائية العادية ومدى مساهمتها في تمويل النفقات العامة وتوازن الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة مهمة في الإقتصاد الجزائري، بعد تغير المناخ السياسي والأمني وتحسن الإقتصاد الجزائر وهي 2000-2016، وهذا من أجل معرفة الدور المهم الذي قد تلعبه الجباية العادية في مرحلة ما بعد الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة في ظل إنخفاض أسعار المحروقات.

لقد توصلنا من خلال بحثنا إلى الأهمية الكبيرة لهذا النوع من الإيرادات وضرورة إعطائه الأولوية من أجل الإبتعاد والإستغناء عن التبعية للجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: إنفاق عام؛ جباية عادية؛ موازنة عامة؛ إيرادات عامة .

تصنيف JEL: E62, E63

Abstract:

Most of the public budgets are based on the public resources of the fiscal policy to finance public expenditures, and this article aims to highlight an important element of Algeria's public budget: regular tax revenues and the extent to which they contribute to the financing of public expenditures and budget ary balance.The general public in Algeria during an important period in the Algerian economy after the change in the political and security climate and the improvement of the Algerian economy, which is 2000-2016, and this in order to know the important role that the

* المؤلف المرسل

regular levies in the post-levy oil phase may play in financing the general budget in light of the low prices Fuel.

Through our research, we have found the great importance of this type of revenue and the need to give priority to it in order to move away from dependence on oil revenues in the financing of Algeria's public budget.

Keywords: Public spending, regular collection, public budget, public revenues.
Jel Classification Codes: E62, E63.

مقدمة :

تعتبر الموارد الجبائية الهيكل الاساسي في الاقتصاديات الحديثة لما لها من دور في تغطية وتمويل النفقات العمومية، حيث سعت الدول جاهدة في ايجاد نظام جبائي فعال يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة ، وقد سعت الجزائر إلى إيجاد هذا النظام من خلال عدة إصلاحات جبائية حاولت من خلالها تدارك الثغرات السابقة في هذا النظام ، وهي الآن تحاول إيجاد حلول لتمويل النفقات العمومية في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية كنتيجة لإنخفاض أسعار المحروقات ، من خلال ماسبق إرتأينا أن نتطرق إلى هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

ماهو دور الإيرادات الجبائية العادية في تغطية الإنفاق في الجزائر؟ ودورها في تمويل الميزانية؟

وبهدف الإجابة على السؤال الرئيسي ولغرض الإلمام بمحتويات الموضوع، سنتناول المحاور التالية:

المحـــــور الاول: مفاهيم حول الإنفاق العام ؛

المحـــــور الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2016) وأثاره الاقتصادية ؛

المحـــــور الثالث: تمويل النفقات العمومية وسياسة العجز الموازني في الجزائر ؛

المحـــــور الرابع: واقع الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر ؛

المحـــــور الخامس: تقييم دور الإيرادات الجبائية العادية في تمويل الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتطرق إلى الموارد الجبائية ضمن الموازنة العامة للدولة في فترة مهمة من فترات الإقتصاد الجزائري 2000-2016 والتي عرفت تطورا كبيرا في مجال النفقات العامة ضمن الموازنة العامة للجزائر، ومعرفة الأهمية التي تحتلها هذا النوع من

الإيرادات ضمن الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة ومحاولة الوصول إلى ميزانية لا تعتمد على النفط ضمن إيراداتها.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل التطور العام للإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة 2000-2016 ؛
- تحليل تطور الإيرادات الجبائية ضمن الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة؛
- مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة للدولة خلال فترة الدراسة؛
- إبراز أهمية هذا النوع من الموارد في توازن الموازنة العامة.

المنهج المتبع :

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف والتحليل وهذا لإيضاح وتحليل تطور الانفاق العام بشقيه وكذا الإيرادات العامة والجبائية والنفطية على طول فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالجداول والأشكال البيانية.

مفاهيم حول الإنفاق العام

لقد إختلف المفكرون حول الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الإقتصادية، لكن في الوقت المعاصر أصبحت تتدخل بعدة طرق لتحقيق أهداف معينة ومن هذه الطرق الإنفاق العام.

النفقـــــة العامـــــــــــة:

إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي له عدة أوجه لعل من أهمه النفقات العامة ، فمع وجود دور هام للدولة كمتدخل في الإقتصاد يضمن الإستقرار الإقتصادي حسب رأي المدافعين عن هذا التوجه، جاء بعد تحول الدولة من دولة تحرس إلى دولة تتدخل في الاقتصاد، من خلال سياسات إقتصادية موجهة لتحقيق أهداف معينة ، وقد عرف الإقتصاديون النفقة العامة بأنها: "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعة المحلية) أو أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام قصد إشباع حاجة من الحاجات العامة" (مجدي، 2004، صفحة193) من خلال التعريف فإن النفقة العامة يجب ترتكز على ثلاثة أركان وهي:

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منه هو تحقيق نفع عام. (محرزي، 2015، صفحة 55)

تقسيم النفقة العامـــــــــــة

إن تطور النفقات العامة عبر العصور دعى الى ضرورة تقسيم النفقة العامة بعد كانت ذات طبيعة واحدة في الدولة الحارسة، ومع تطور الدولة ازدادت النفقات العامة وتطورت واختلفت تقسيماتها الا ان اهمية تحديد هذه التقسيمات ترجع لكونها تخدم اغراضا متعددة أبرزها:

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج : حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: وهذا أمر بديهي ، حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج.
- خدمة أهداف المحاسبة ، المراجعة، المراقبة والإعتماد.
- تسهيل دراسة الأثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها، حيث إن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.
- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة ، يجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى. (محرزي، 2015، صفحة 65)

هذا في ما يخص الغرض من تقسيم النفقة أما تقسيمات النفقات العمومية فهناك نوعين من التبويب:

التقسيم أو التبويب العلمي للنفقات العمومية و التقسيم القانوني أو الوضعي (حسب القوانين).

التبويب العلمي للنفقات العامة:

ويقصد بتيويب النفقات العامة، وضع هذه النفقات في أقسام وزمر متجانسة وتميزها تميزا واضحا بعضا عن بعض ، ومن الواضح أن هناك تقسيمات تتعد بتعدد أغراض الدراسة وتختلف فيما بينها بإختلاف الزاوية التي تظهر منها إلى هذه النفقات. (شامية، 2016، صفحة 112)

وحسب هذا التقسيم فإن النفقات العمومية تقسم إلى:

- التبويب الوظيفي للنفقات العامة (تبعا لأغراضها)؛
- تبويب النفقات العامة حسب دوريتها وإنتظامها ؛

- تبويب النفقات العامة حسب نطاق سريانها؛
- تبويب النفقات العامة تبعا لتأثيرها في الإنتاج القومي. (شامية، 2016، صفحة 112)

التبويب الوظيفي للنفقات العامة (تبعا لأغراضها):

حسب هذا التبويب فإن تقسيم النفقات العامة يتم حسب الغرض أو الهدف من النفقة العامة، أي أن النفقات العامة تصنف طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة.

ومن هنا فإن النفقات العامة للدولة، يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية:

- النفقات العامة الإقتصادية؛
- النفقات العامة الإجتماعية؛
- النفقات الإدارية؛
- النفقات العسكرية؛
- النفقات المالية. (شامية، 2016، صفحة 113)

تبويب النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:

ونميز بين نوعين حسب هذا التبويب النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية.

- النفقات العامة العادية: ويقصد بالنفقات العامة العادية، تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا. دون أن يعني هذا الإنتظام و التكرار ثبات مقدار النفقة، أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة، ونفقات الإدارة. (شامية، 2016، صفحة 114)
- النفقات العامة غير العادية (الإستثنائية): يقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة، وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الإستثمارية الضخمة (بناء السدود ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل) (شامية، 2016، صفحة 115)

تبويب النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

يعتمد هذا التبويب للنفقات العامة على مبدأ شمول الإنفاق، وبناء على ذلك تبوب النفقات العامة وفقا لنطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية، وأخرى نفقات عامة محلية، وللتمييز بنهما هناك ثلاثة معايير يمكن الإعتماد عليها وهي:

- معيار المستفيد من النفقة؛
- معيار متحمل عبء النفقة العامة؛

- معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة. (الصكبان، 1976، صفحة 105)

التبويب أو التقسيم الوضعي والقانوني للنفقات العامة (حالة الجزائر):

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نوعين أساسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز. (84-17، 1984)

نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...إلخ ومنه لايمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية. (محرزي، 2015، صفحة 66)

نفقات التجهيز أو الإستثمار:

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاث أبواب هي:

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- نفقات أخرى لرأسمال. (84-17، 1984)

الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2016) وأثاره الإقتصادية

تميزت السياسة المالية في الجزائر بالتدخل في توجيه النشاط الإقتصادي نظرا لطبيعة النظام الإقتصادي الذي تنتهجه الجزائر منذ الإستقلال، وقد كان لهذا التدخل الأثر البالغ في التنمية الإقتصادية من جهة وفي إستدامة التمويل للموازنة من جهة أخرى، وقد إستدعى هذا التدخل إلى إستعمال الجزء الأهم من الموازنة العامة ألا وهو النفقات العامة، وسنحاول معرفة تطور حجم الإنفاق العام خلال فترة الدراسة مع التطرق لمختلف الأثار الإقتصادية التي سببها هذا التوسع في الإنفاق على الجزائر.

تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر(2000-2016)

تتميز النفقات العامة بطبيعتها المتزايدة نظرا لزيادة حجم الحاجات الإقتصادية، وعلى غرار الجزائر فقد عرفت توسعا في حجم الإنفاق العام خلال فترة الدراسة نظرا للسياسة المالية التوسعية التي إنتهجتها من خلال عدة برامج وسياسات إنمائية، ويتأثر هذا الإنفاق بعدة محددات منها ماهو إقتصادي وإجتماعي وسياسي، وسوف نتطرق من خلال الجدول رقم 01 إلى تحليل تطور الإنفاق خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 الوحدة مليون دج

السنوات	النفقات العامة	معدل التغير السنوي	نفقات التسيير	معدل التغير السنوي	نفقات التجهيز	معدل التغير السنوي
2000	1 178 122	-	856 193		321 929	
2001	1 321 028	12,13	963 633	12,55	357 395	11,02
2002	1 550 646	17,38	1 097 716	13,91	452 930	26,73
2003	1 690 175	9,00	1 122 761	2,28	567 414	25,28
2004	1 891 769	11,93	1 251 055	11,43	640 714	12,92
2005	2 052 037	8,47	1 245 132	-0,47	806 905	25,94
2006	2 453 014	19,54	1 437 870	15,48	1 015 144	25,81
2007	3 108 569	26,72	1 673 931	16,42	1 434 638	41,32
2008	4 191 051	34,82	2 217 775	32,49	1 973 276	37,55
2009	4 246 334	1,32	2 300 023	3,71	1 946 311	-1,37
2010	4 466 940	5,20	2 659 078	15,61	1 807 862	-7,11
2011	5 853 569	31,04	3 879 206	45,89	1 974 363	9,21
2012	7 058 173	20,58	4 782 634	23,29	2 275 539	15,25
2013	6 024 131	-14,65	4 131 536	-13,61	1 892 595	-16,83
2014	6 995 769	16,13	4 494 327	8,78	2 501 442	32,17
2015	7 656 331	9,44	4 617 009	2,73	3 039 322	21,50
2016	7 297 494	-4,69	4 585 564	-0,68	2 711 930	-10,77

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير وضعية عمليات الخزينة من طرف مديرية التقديرات والسياسات لوزارة المالية على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz

من الجدول نلاحظ أن النفقات العمومية عرفت نسب مختلفة من سنة إلى أخرى لكن في مجملها عرفت النفقات العمومية زيادة في حجمها بين سنتي 2000 و2016 حيث إرتفعت من 1178.12 مليار دج إلى 7297.49 مليار دينار جزائري ، وهذا نظرا السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الغالب من طرف الجزائر وزيادة الحاجات العمومية من سنة لأخرى، وقد عرفت النفقات الاجمالية ارتفاعا ملحوظا بين سنة 2000 و 2001 بمعدل 12.13% كنتيجة لإرتفاع كل من الجباية البترولية والعادية في الفترة ذاتها ، وانعكس ذالك على نفقات التسيير التي عرفت إرتفاعا نسبيا بين سنة 2000 و 2002 بمعدل 13.91% ، وكذا نفقات التجهيز التي عرفت ارتفاعا بمعدل 11.02% ، ويؤول الإرتفاع في نفقات التسيير والتجهيز إلى

التحسن في الموارد الجبائيـــة البترولية والعادية ، حيث عرفت الجباية البترولية العادية إرتفاعا من 720 مليار دج سنة 2000 إلى 840,6 مليار دج سنة 2001 وموارد الجباية العادية من 349,502 مليار دج إلى 398,238 مليار دج سنة 2011.

بينما قدرت الزيادة في النفقات العامة ب 9.00% فقط سنة 2003 وهذا بسبب تراجع مداخيل الجباية البترولية من 916,4 مليار دج إلى 836,06 مليار دج رغم التحسن في موارد الجباية العادية من 482,89 مليار دج إلى 524,92 مليار دج ، وقد عرفت نفقات التسيير ارتفاعا نسبيا منخفضا قدر ب2,28% على عكس نفقات التجهيز التي عرفت ارتفاعا قدر ب25,28% وهذا راجع لتركيز الدولة في هذه المرحلة على البرامج والمخططات الخماسية للتنمية.

إستمرت وتيرة الإرتفاع بنسب مختلفة للسنوات 2004-2008 حيث عرفت إرتفاعا في نمو النفقات العمومية سنة 2004 بمعدل 11,93% مقارنة بسنة 2003 من 1690,17 مليار دج إلى 1891,76 مليار دج، وقد كانت نسب التغير فيها متقاربة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 11,43% بينما إرتفعت نفقات التجهيز بنسبة 12,92% مقارنة بسنة 2003 ، وهذا كنتيجة للنمو الملحوظ في الموارد الجبائية بأنواعها ، وقد سجلت النفقات العامة ارتفاعا كبيرا سنة 2008 ب4191,05 مليار دج مقابل 3108,58 مليار دج سنة 2007 مرده إلى التحسن الكبير في موارد الجباية البترولية حيث إرتفعت من 973 مليار دج سنة 2007 إلى 1715,40 مليار دج سنة 2008 ، وكذا الموارد الجبائية العادية من 776,75 مليار دج إلى 965,28 مليار دج.

وعرفت النفقات الإجمالية إستقرارا نسبيا لسنتي 2009 و 2010 ، كنتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 لتعرف ارتفاعا كبيرا بعد ذلك وبالضبط سنة 2011 جراء الإرتفاع الكبير في نفقات التسيير والمراجعة العامة في الأجور والمخلفات المترتبة عنها حيث إنتقلت من 2300,023 مليار دج سنة 2009 إلى 3879,20 مليار دج سنة 2011، أما نفقات التجهيز فقد عرفت تراجعا طفيفا بين 2009 و 2010 وإستقرارا في سنة 2011 ، لترتفع في سنة 2012 على غرار نفقات التسيير.

أما فيما يخص سنة 2013 فقد عرفت النفقات العامة تراجعا نسبيا ب14,65% مقارنة ب 2012 ساهم في هذا التراجع كل من نفقات التسيير والتجهيز ويرجع ذلك إلى الإنخفاض في نفقات قطاع السكن التي إنتقلت من 614,1 مليار دج في سنة 2012 إلى 243,6 مليار دج سنة 2013 على الرغم من التحسن في الموارد الجبائية بأنواعها، لتعود في التحسن

للسنوات 2014 و2015 بنسب مختلفة اعطيت فيها الأولوية لنفقات التجهيز أما سنة 2016 فقد عرفت إنخفاضا نسبيا مقارنة ب 2015 كنتيجة لتراجع الجباية البترولية.

الجدول رقم (2) تطور الجباية البترولية والعادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة مليون دج

السنوات	الجباية البترولية	معدل التغير السنوي	الجباية العادية	معدل التغير السنوي
2000	720 000	-	349 502	-
2001	840 600	16,75%	398 238	13,94%
2002	916 400	9,02%	482 896	21,26%
2003	836 060	-8,77%	524 925	8,70%
2004	862 200	3,13%	580 408	10,57%
2005	899 000	4,27%	640 472	10,35%
2006	916 000	1,89%	720 884	12,56%
2007	973 000	6,22%	766 750	6,36%
2008	1 715 400	76,30%	965 289	25,89%
2009	1 927 000	12,34%	1 146 612	18,78%
2010	1 501 700	-22,07%	1 297 944	13,20%
2011	1 529 400	1,84%	1 527 093	17,65%
2012	1 519 040	-0,68%	1 908 576	24,98%
2013	1 615 900	6,38%	2 031 019	6,42%
2014	1 577 730	-2,36%	2 091 456	2,98%
2015	1 722 940	9,20%	2 354 648	12,58%
2016	1 682 550	-2,34%	2 482 208	5,42%

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير وضعية عمليات الخزينة من طرف مديرية التقديرات والسياسات لوزارة المالية على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz

من الجدول رقم 02 المبين لتطور الجباية البترولية والعادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت تذبذبا في إيراداتها نظرا لتأثرها بالمتغيرات العالمية الخاصة بأسعار النفط ، حيث عرفت إرتفاعا بين سنة 2000 و 2002 من 720 مليار دج إلى 916.40 مليار دج سنة 2002 لكن مالبثت ان تراجعت سنة 2003 إلى 836.06 مليار دج سنة 2003 ثم عرفت إرتفاعا طفيفا بعد ذلك للسنوات 2004 إلى غاية 2007، ثم إرتفعت بنسبة كبيرة سنة 2008 بنسبة 76.30% مقارنة بسنة 2007 وهذا راجع لعدة أسباب ، منها إرتفاع أسعار النفط وكذا التغييرات الحاصلة على مستوى التشريع الجبائي

الجزائري ، وما لبثت أن عادت للتراجع بعدما كانت سنة 2009 تقدر ب1927 مليار دج لتصبح سنة 2016 تقدر ب 1682.55 مليار دج كنتيجة للأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي بعد أزمة 2008 وصولا إلى أزمة أسعار النفط 2014.

الشكل رقم (1) تطور النفقات والجباية العادية والبترولية في الجزائر 2000-2016.

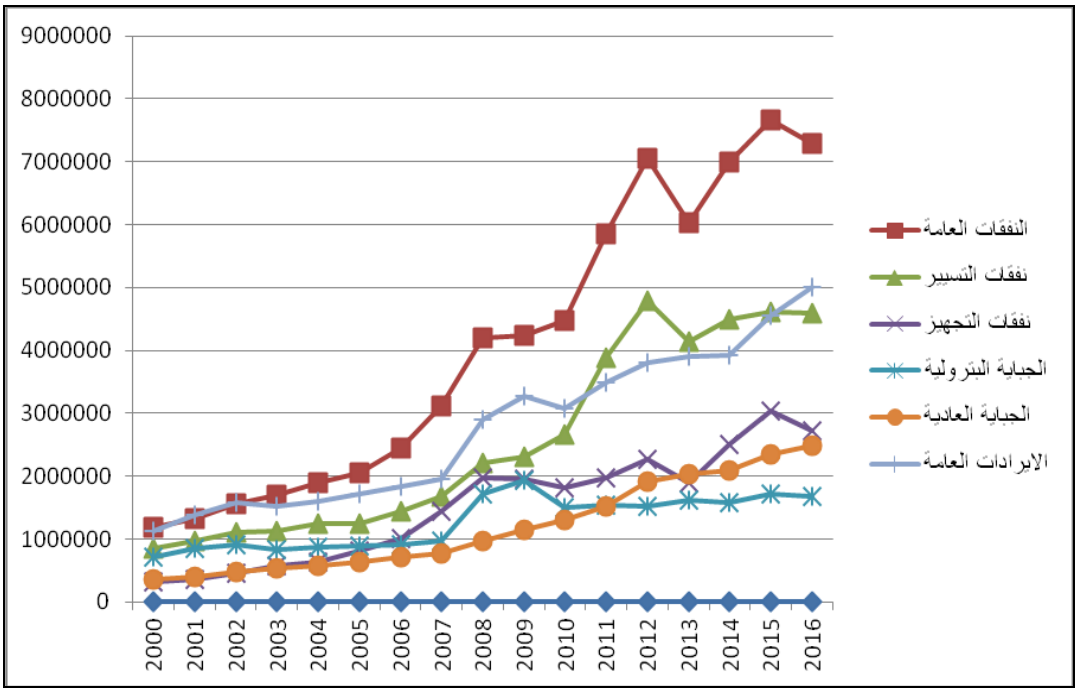

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدولين رقم 1 و2 الوحدة: مليون دج

الآثار الإقتصادية للإنفاق العام في الجزائر (2000-2016)

إن لأي سياسة مالية اثرها على مختلف مجالات الإقتصاد بل ويتعدى ذلك إلى مجالات أخرى سواء كانت هذه السياسة توسعية أو إنكماشية، وسوف نتطرق إلى الآثار الإقتصادية للإنفاق العام في الجزائر من خلال عدة عناصر.

أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها حجم الطلب الكلي الفعال، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من الطلب، وتزداد أهميته بإزدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الافراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها. (محرزي، 2015، صفحة 100)

أي أن النفقات الإنتاجية والإستثمارية تعد من النفقات المنتجة التي تعود بعوائد على الدخل الوطني ورفع مستوى الإنتاجية وقد تقوم بها الدولة مباشرة ولها اهداف تحققها من خلالها، اما النفقات الإجتماعية فهي نفقات حقيقية نقدية تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف إجتماعية ، وبذلك

فهي ترفع من قيمة الطلب الكلي لكن عن طريق الأفراد ولا يمكن التعرف على أثر هذا النوع من النفقات على الإنتاج لإختلاف ميولات الأفراد والطلب على السلع ذات الأهمية.

الجدول رقم(3) تطور بعض مؤشرات الإقتصادية للقطاعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

الوحدة مليون دج

السنوات	النفقات العامة	الناتج الوطني الخام بالقيمة	نمو الناتج و الخام بالحجم %	نمو قطاع المحروقات %	نمو قطاع الزراعة %	نمو قطاع الصناعة %	نمو قطاع الأشغال العمومية والري%
2000	1178122	4123,50	3,80	4,00	-4,60	1,90	6,40
2001	1321028	4227,10	3,00	-1,90	12,80	5,10	5,20
2002	1550646	4522,80	5,60	3,90	-1,20	4,70	10,30
2003	1690175	5252,30	7,20	8,50	19,50	2,40	5,60
2004	1891769	6149,10	4,30	3,00	5,40	2,80	9,40
2005	2052037	7562,00	5,90	5,70	2,30	3,40	9,80
2006	2453014	8501,60	1,70	-3,00	8,10	3,50	13,00
2007	3108569	9352,90	3,40	-0,90	2,50	3,00	8,90
2008	4191051	11043,70	2,40	-3,20	-3,80	6,20	8,70
2009	4246334	9968,00	1,60	-8,00	21,10	8,50	8,50
2010	4466940	11991,60	3,60	-2,20	4,90	3,40	8,90
2011	5853569	14589,00	2,90	-3,30	11,60	4,20	5,20
2012	7058173	16209,60	3,40	-3,40	7,20	5,10	8,20
2013	6024131	16647,90	2,80	-6,00	8,20	4,00	6,80
2014	6995769	17228,60	3,80	-0,60	2,50	4,00	6,80
2015	7656331	16702,10	3,70	0,20	6,00	4,80	4,70
2016	7297494	17406,80	3,30	7,70	1,80	3,80	5,00

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير وضعية عمليات الخزينة من طرف مديرية التقديرات والسياسات لوزارة المالية على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz

إن تأثير النفقات العامة على الناتج الوطني الخام من خلال مختلف القطاعات يأتي بشكل مباشر عن طريق تأثير نفقات التجهيز والإستثمار التي تساهم في رفع ومردودية الانتاج الوطني من خلالها، كما أن إرتباط أثر النفقة العامة على الإنتاج يكون مرتبط بتأثير الطلب

الفعال على حجم الإنتاج والتشغيل، ويلاحظ أن هناك نمو في الناتج الوطني في الجزائر سواء بالقيمة أو الحجم مرتبط بالزيادة في النفقات العامة للدولة.

لكن الملاحظ أن تأثير النفقات العامة يختلف حسب نوع النفقة وهدفها ، لكن في الغالب قد أدت زيادة النفقات العامة إلى الرفع من قيمة الناتج الوطني الخام من 4,123 مليار دج سنة 2000 إلى 17,406 مليار دج سنة 2016 وهذا كنتيجة للتدخل الشبه الكلي للقطاع الحكومي في الحياة الإقتصادية في الجزائر.

أثر الإنفاق العام على الإستهلاك والبطالة:

تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي أو العام او من خلال ماتوزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد. (محرزي، 2015، صفحة 103) ومن خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن معدلات التضخم ترتفع من سنة لأخرى بوتيرة مختلفة متأثرة بعدة عوامل منها الزيادة في الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي.

لقد تميزت السياسة الإنفاقية بشقيها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، فقد ارتبط الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان هذه الفترة (الخروج التدريجي من الأزمة الإقتصادية للعشرية السوداء) وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة، وهذا ما أثر بشكل واضح على نسب البطالة التي كانت في نسب مرتفعة مع نهاية الالفية نظرا للظروف الإقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر، فمن نسبة قدرت ب28.9% سنة 2000 إلى 10.5% سنة 2016 من خلال إرتفاع معدلات التوظيف والتحسن التدريجي في المناخ الإستثماري العام والخاص.

تمويل النفقات العمومية و سياسة العجز الموازني في الجزائر:

تعتمد معظم الدول على الايرادات الجبائية في تغطية نفقاتها العامة لكن قد تواجهها مشكل عدم تغطية هاته الايرادات للحجم المتزايد للنفقات العامة وتلجأ إلى تقنيات وموارد أخرى وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق لمختلف التمويلات الموجهة للنفقات العامة في الجزائر وكذا سياسة العجز الموازني التي تنتهجها الجزائر لتغطية النفقات العامة للدولة.

سياسة العجز الموازني في الجزائر :

سياسة العجز الموازني هي الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الايرادات العامة وقد اعتمد الفكر الكنزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير ايجابي على الكميات الاقتصادية الكلية ، وهكذا تساهم سياسة العجز الموازني في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة ، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للافراد ،وزيادة مستوى استهلاك العائلات. (احمد، 2005، صفحة 143)

فالفكر الكلاسيكي ، يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة (التوازن الحسابي بين الايرادات العامة والنفقات العامة سنويا)، وهو مبدأ من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي ويبرر الفكر المالي التقليدي وجهة نظره على النحو التالي:

– في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، تحاول الدولة تغطيته إما بالاقتراض أو زيادة الإصدار النقدي الجديد وكلاهما ضار بالاقتصاد القومي فالاقتراض يمثل عبئا على الأجيال القادمة، ويؤدي إلى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد الأقســـاط والفوائد، أما الإصدار النقـــدي فيؤدي إلى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقيــة للنقود.

– أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن لذلك أيضا مساوئه من نواحي عدة فوجود الفائض يعني أن هناك تعسفا من جانب الحكومة في فرض الضرائب ويمثل الفائض مقدار من حصيلة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد من نفقاتها، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية ، وبذلك تصبح أعباء دائمة في المستقبل وسببا في توليد العجز في الموازنة العامة. (محمد، 2007، صفحة 74)

من ناحية أخرى ، فإن وجود فائض في الموازنة العامة ، يدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعام نحو الانكماش ، حيث يقل مستوى النفقات العامة عن مستوى الايرادات العامة التي تمثل اقتطاعا من مداخيل الأفراد .

الجدول رقم (4) تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2000	1 124 924	1 178 122	- 53 198
2001	1 389 737	1 321 028	68 709
2002	1 576 684	1 550 646	26 038
2003	1 525 551	1 690 175	- 164 624
2004	1 606 397	1 891 769	- 285 372
2005	1 713 992	2 052 037	- 338 045
2006	1 841 925	2 453 014	- 611 089
2007	1 949 050	3 108 569	- 1 159 519
2008	2 902 448	4 191 051	- 1 288 603
2009	3 275 362	4 246 334	- 970 972
2010	3 074 644	4 466 940	- 1 392 296
2011	3 489 810	5 853 569	- 2 363 759
2012	3 804 030	7 058 173	- 3 254 143
2013	3 895 315	6 024 131	- 2 128 816
2014	3 927 748	6 995 769	- 3 068 021
2015	4 552 542	7 656 331	- 3 103 789
2016	5 011 581	7 297 494	- 2 285 913

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير وضعية عمليات الخزينة من طرف مديرية التقديرات والسياسات لوزارة المالية على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz

تمويل النفقات العامة في الجزائر

إن من أهم الصعوبات التي يواجهها منفذ الميزانية في الجزائر وعلى رأسهم الجهاز التنفيذي هو كيفية تحصيل الموارد المقدرة والوصول إلى ميزانية متوازنة على الاقل في نهاية السنة المالية ، وتلجأ الجزائر في تغطية مواردها إلى عناصر مختلفة أهمها موارد الجباية العادية والبترولية بالإضافة إلى مجموعة من الموارد الأخرى التي نصت عليها قوانين المالية ضمن القانون رقم 84-17 المؤرخ 07 يوليو 1984 المادة رقم 11 والمتمثلة في الإيرادات

ذات الطابع الجبائي وحاصل الغرامات ، مداخيل الأملاك التابعة للدولة ، الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات ومختلف الموارد الأخرى.

واقع الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر

يتكون النظام الجبائي الجزائري من عدة ضرائب ورسوم ضمن خمسة اصناف حسب قانون المالية لسنة 2019 المؤرخ في 31 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 إلى: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الضرائب غير المباشرة ، قانون التسجيل ، قانون الطابع. (المديرية العامة، 2019)

الجدول رقم (5) تطور الموارد العادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة مليون دج

السنوات	الايرادات الجبائية العادية	الايرادات العادية	ايرادات اخرى (منح وسكن)	ايرادات استثنائية	مجموع الموارد العادية
2000	349 502	15 407	-	40150	404 924
2001	398 238	43 706	-	107 193	549 137
2002	482 896	74 639	-	102 749	660 284
2003	524 925	57 289	0	107 077	689 291
2004	580 408	42 133	0	121 656	744 197
2005	640 472	35 077	0	139 443	814 992
2006	720 884	44 430	0	160 611	925 925
2007	766 750	75 372	0	133 928	976 050
2008	965 289	113 899	-	107 860	1 187 048
2009	1 146 612	67 580	56	134 114	1 348 362
2010	1 297 944	64 390	83	210 527	1 572 944
2011	1 527 093	78 910	20	354 387	1 960 410
2012	1 908 576	77 876	61	298 477	2 284 990
2013	2 031 019	83 700	21	164 675	2 279 415
2014	2 091 456	75 984	122	182 456	2 350 018
2015	2 354 648	247 481	61	227 412	2 829 602
2016	2 482 208	177 221	33	669 569	3 329 031

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير وضعية عمليات الخزينة من طرف مديرية التقديرات والسياسات لوزارة المالية على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz

يبين الجدول رقم 5 تطور الموارد العادية للميزانية في الجزائر متكونة من إيرادات الجباية العادية وكذا باقي الإيرادات الأخرى والإستثنائية ، وتمثل إيرادات الجباية العادية أكثر من80 % في المتوسط من الموارد العادية، ويتضح لنا أن الإيرادات الجبائية قد عرفت تطورا ملحوظا بين سنتي 2000 و2016 من 349,50 مليار دينار ج إلى 2482,208 مليار دينار ج وهذا كنتيجة لحجم الإستثمارات ونمو الإقتصاد الجزائري والسياسة الإقتصادية المنتهجة التي عرفت توسعا في الإنفاق الحكومي مع إعطاء إمتيازات إستثمارية ويرجع هذا التطور أيضا إلى عدة عوامل أخرى منها إرتفاع عدد الشركات والمؤسسات الناشطة في الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية والبيئة الإقتصادية الملائمة، وكذا زيادة الأوعية الضريبية التي أدت إلى زيادة الإيرادات الضريبية.

ومن الملاحظ أيضا أن إيرادات الجباية العادية تبقى ضعيفة مقارنة مع الجباية البترولية بالرغم من الجهود التي تبذلها المديرية العامة للضرائب والإصلاحات الجبائية التي أدخلتها على النظام الجبائي.

تقييم دور الإيرادات الجبائية العادية في تمويل الميزانية وتغطية النفقات العامة.

تعتبر الضرائب والرسوم من أهم المصادر التمويلية للميزانية لكن قد تواجه الدولة صعوبات في تحديد الأوعية والتقديرات السنوية التي قد لا تتماشى مع القيم المحصلة.

دور الموارد الجبائية العادية في اجمالي الايرادات:

تعتبر الايرادات الجبائية العادية ثاني مورد للميزانية في الجزائر بعد الجباية البترولية، لكن في ظل إنخفاض أسعار النفط قد تفوق الموارد الجبائية العادية الجباية البترولية وهو ما جرى في سنوات 2012 إلى غاية 2016 كنتيجة للتراجع في مداخيل الجباية البترولية من جهة وتحسن إيرادات الجباية العادية من جهة أخرى وهو مايزيد من امكانية احلال الايرادات الجبائية العادية محل الجباية البترولية (أنظر الجدول رقم 1) ، فقد ارتفعت الجباية العادية من 349.502 مليار دج سنة 2000 إلى 2482.208 مليار دج سنة 2016 في حين أن الجباية البترولية إرتفعت من 720 مليار دج سنة 2000 إلى 1682.55 مليار دج سنة 2016 وهذا ما يبين ان الجباية العادية قد تحسنت بشكل ملحوظ وان تطورها كان افضل من نظيرتها البترولية، ويعود هذا التطور بشكل اساس إلى عدة عوامل لعل أهمها التحسن في المناخ الإستثماري في الجزائر والنمو الإقتصادي الذي عرفت الجزائر خلال هاته الفترة.

والملاحظ أيضا أن إيرادات الجباية العادية قد تطورت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات من 31.07% سنة 2000 إلى 49.31% سنة 2016 مما يدل على تطور ايرادات هذا النوع

من الجباية نسبيا لكن يبقى هذا التطور غير كافي بالمقارنة مع تطور النشاط الإقتصادي في الجزائر وكذا من أجل تنويع الموارد خارج الجباية البترولية من أجل تجنب تأثير هذه الأخيرة على الموازنة العامة ووجود عجز بها.

دور الموارد الجبائية العادية في تغطية النفقات العامة:

مقارنة مع الإيرادات العامة فإن دور الجباية العادية لا يغطي أكثر من 35% في الغالب فنجدها قد غطت النفقات الاجمالية ب 29.67% سنة 2000 بينما غطت بنسبة 34.01% سنة 2016 بينما نسبة تغطيتها لنفقات التسيير تراوحت بين 40.82% سنة 2000 إلى 54.13% سنة 2016 ، وتعتبر نسبة مهمة جدا، ويعود هذا التـدني في نسبة التغطية إلى عدة عوامل منها إنتهاج سياسة العجز الموازني للارتفاع المستمر في النفقات العامة ، وكذا الاختلال الواقـع بين التقـديرات في المـوازنة وبين الإيرادات المحققـة في نهاية السنـة الماليـة ، لكن تبقى الإيرادات الجبائية ذات عائد مهم للميزانية في الجزائر.

الشكل رقم (2): تطور النفقات والإيرادات العامة والإيرادات الجبائية العادية في الجزائر 2000-2016.

الوحدة : مليون دج

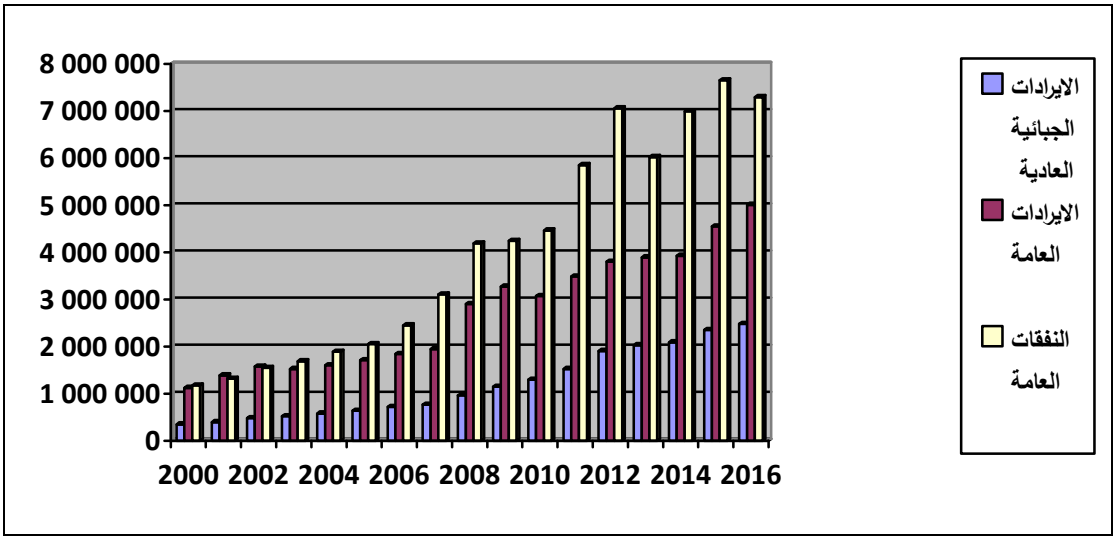

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدولين رقم 4 و 5.

الخاتمة:

إن الحديث عن إيجاد دور فعال للجباية العادية في الموازنة العامة من خلال الإيرادات الجبائية العادية لا يكون مجديا دون وجود نظام جبائي فعال وكذا تشريع جبائي يتماشى مع الأوضاع الراهنة، فقد ساهمت الإيرادات الجبائية بشكل كبير في الدول المتقدمة في تغطية النفقات العامة المتزايدة إلا انه في الجزائر لا تساهم بشكل اساسي إذ نجد أنَّ الإعتماد الكبير يرجع إلى الجباية البترولية خاصة في ظل إرتفاع أسعار المحروقات والتبعية الإقتصادية للمحروقات، لكن من خلال دراستنا هذه يمكن أن يكون لهذا النوع من الإيرادات الدور الكبير إذا ما أعطي إهتماما كبيرا ليحل محل سياسات التمويل بالعجز المنتهجة في الغالب ضمن السياسة المالية في الجزائر.

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- لقد تطور الإنفاق العام في الجزائر بشكل كبير بعد التحسن في البيئة الاستثمارية والوضع العام خلال فترة الدراسة كنتيجة لتطور أسعار النفط ومداخيل الموارد العادية والجباية البترولية.
- الإيرادات الجبائية العادية هي عنصر هام ضمن الموارد العادية في الموازنة العامة للدولة في الجزائر وتعتبر ثاني عنصر في الإيرادات بعد الجباية البترولية ولا تغطي الجباية العادية وهي أهم عنصر ضمن الموارد العادية أكثر من ثلث النفقات العامة.
- يجب إعطاء الأولوية للموارد العادية خاصة الإيرادات الجبائية نظرا للثبات النسبي الذي يعرفه هذا النوع وعدم إرتباطه بالعوامل الخارجية كأسعار النفط مثلا.
- إيجاد أوعية ضريبية مثلى تتماشى مع الواقع الإقتصادي والاجتماعي الجزائري وتفادي الضرائب و الرسوم ذات التكلفة العالية وقليلة المردودية وتدعيم الجهاز الجبائي بطرق واساليب تحصيلية حديثة.
- تعاظم النفقات العمومية دون إيجاد مقابل لها من الإيرادات يؤدي إلى زيادة العجز الموازني وقبول التمويل غير التقليدي كأحد الحلول الصعبة من أجل مواجهة هذا العجز.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

حمزة، مجدي شهاب.(2004). **أصول الإقتصاد العام**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

شحادة الخطيب، خالد. أحمد، زهير شامية .(2016). **أسس المالية العامة**. الأردن: دار وائل للنشر.

الصكبان، عبد العال.(1976). **مقدمة في علم المالية العامة**. العراق: جامعة الموصل.

الطوابي ، محمد حلمي.(2007). **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم .

محرزي ، محمد عباس.(2015). **اقتصاديات المالية العامة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

نعيمي، احمد.(2005). السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، **مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة**، العدد 21.

https://www.mfdgi.gov.dz (consulté le 13/03/2018)

http://www.dgpp-mf.gov.dz (consulté le 13/03/2018(

المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

Hamza, Magdi Shihab. (2004). ***Origins of the General Economy*,** Alexandria, New University House.

Mahrezi, Mohammed Abbas. (2015). ***The economics of public finances***, Algeria, University Publications Bureau.

Shehada Al-Khatib, Khaled. Ahmed, Zuhair Shamia. (2016). ***The foundations of public finances***, Jordan, Wael Publishing House.

Al-Sa'adban, Abdel-Al. (1976). ***Introduction to public finance***, Iraq, Mosul University.

Al-Tawabi, Mohamed Helmy.(2007) . ***The impact of legitimate fiscal policies on achieving the overall fiscal balance in modern states is a comparative study***. Alexandria, University Thought House.

Naimi, Ahmed.(2005). ***Fiscal policy from deficit credit to focus on budget structure,*** Journal of Economics Management and Trade Sciences, Issue 21.

Law No. 84-17 of July 07, 1984, **on amended and complementary financial laws.**

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

ماحي، م.، وحداد، م.(2020). الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000 إلى 2016، ***مجلة دراسات العدد الاقتصادي***، 11(01). ص.345-364.

Mahi, M. Haddad, M. (2020). Regular tax revenues and their role in balancing algeria's budget Analysis study from 2000 to 2016, ***Dirassat Journal Economic Issue***, 11(1). pp. 345-364.